وهو الامر الذي اصطلحت عليه منظمة التحرير الفلسطينية في برنامجها المرحلي الاخير باقامة السلطة الوطنية على الارض الفلسطينية المحررة . وحول هذا المحور تحديدا بنت منظمة التحرير تحالفاتها العربية ووطدت علاقاتها مع مصر وسوريا باعتبارهما الشريكين المعنيين أكثر من سواهما بالانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية . التحالف اذن من وجهة نظر المقاومة يخدم غرضا معينا هو تمكينها من تحقيق برنامجها المرحلي باقامة سلطتها الوطنية على الارض الفلسطينية التي سوف تجبر اسرائيل على الجلاء عنها ، ولكن ضمن شرط أكثر اتساعا هو عدم التفريط بالحق العربي بكامل التراب الفلسطيني ودون التنازل عن واجب الاستمرار في النضال لنيل هذا الحق كاملا . والا فدون التمسك بهذا الشرط يغدو تعبير «استعادة حقوق الشعب الفلسطيني» تعبيرا أجوف خاليا من المضمون العملي .

وعلى الرغم من ان هدف التحالف كان واضحا من جانب المقاومة فان الموقف المصري العملي — بغض النظر عن التأكيدات العلنية المخالفة لذلك — كان يثير أكثر من علامة تساؤل حول التزامه بأهداف هذا التحالف . وكان بيان الاسكندرية الذي صدر عن محادثات الملك حسين والرئيس السادات والذي نزع عن منظمة التحرير شمولية تمثيلها للشعب الفلسطيني وفوض الملك بتمثيل جزء من الشعب بالاضافة الى اضاءة اشارة خضراء امامه لاستعادة دوره بالنسبة لفلسطين الوسطى ، كان هذا البيان سببا في مأزم مرت به العلاقات الفلسطينية — المصرية ومظهرا من مظاهر عدم الالتزام بالهدف الذي كان من أجله التحالف الفلسطيني — المصري. واذا كانت حركة المقاومة قد استطاعت تجاوز هذا المأزم في مؤتمر الرباط بتأكيد حقها في تمثيل الشعب الفلسطيني وحقها في تقرير مصير الارض الفلسطينية ، فانه يبدو منطقيا ان يكون ذلك التجاوز مؤقتا في ظل اختلاف الاهداف المرحلية والوسائل الكفيلة بانجازها .

يظهر هذا الاختلاف جليا في ان الجهد المصري منصب الان على تأمين انسحاب اسرائيلي من جبهة سيناء . فمع أن الرئيس السادات أعلن عشية جولة كيسنجر قبل الاخيرة (في شباط الماضي) انه « اذا استطاع كيسنجر ان يأتي بموافقة اسرائيل المبدئية على امكان انسحابها من الجولان والضفة الغربية مع تحديد موعد لبدء محادثات في هذا الشأن ، فان مصر ستكون مستعدة لمحادثات حول انسحاب اسرائيل من جبهة سيناء » (حديث لـ « التايمز » نشرته « الاهرام » ٢/١١) ، مع هذا الاعلان ، ومع ان كيسنجر لم يأت بهذه الموافقة المبدئية كما اشارت الى ذلك نتائج جولته تلك ، فقد كانت محادثات تلك الجولة منصبة اساسا على موضوع الانسحاب من سيناء ، كما ان الانسحاب من فلسطين الوسطى لم يكن ضمن جدول المباحثات . فقد نقلت وكالة « يونايتد برس » (٢/١٠) عن مصادر دبلوماسية في القاهرة تفاصيل المقترحات التي سيثيرها الجانب المصري في محادثاته مع كيسنجر وأبرز ما في هذه المقترحات : « ١ — ان يرافق الاتفاق حول سيناء او يتبعه مباشرة اتفاق مشابه حول الجولان . وسيصر الرئيس السادات في محادثاته مع كيسنجر على ان تنسحب القوات الاسرائيلية مسافة تشمل على الاقل المرتفعات المطلة مباشرة على القنيطرة السورية . ٢ — تريد مصر ان تنسحب القوات الاسرائيلية من حقول النفط في ابو رديس ومن ممري ميتلا وجدي ولكنها ترفض ان تعلن رسميا انهاء حالة العداء مع اسرائيل . ٣ — مصر مستعدة لتقديم دلائل عن نياتها السلمية في مقابل الانسحاب الاسرائيلي . فهي اولا ستعيد فتح قناة السويس للملاحة الدولية وهي ثانيا ستسمح للسفن غير الاسرائيلية الآتية من اسرائيل والذاهبة اليها بالمرور في القناة . أما السفن الاسرائيلية فلن يسمح به من قبل تحقيق التسوية الشاملة . ٤ — مصر مستعدة لخفض قواتها في بعض المناطق من سيناء ولتجريد المناطق التي تنسحب منها اسرائيل من السلاح . كما انها مستعدة لوضع ممري جدي وميتلا باشراف قوات الطوارىء الدولية وضمن منطقة عازلة بين الخطين المصري والاسرائيلي » .

لم تكن المقاومة لتعارض مثل هذا الانسحاب فوفق تصريح السيد فاروق قدومي ، رئيس الدائرة السياسية في المنظمة لـ « النهار » (٢/١٣) « اننا مع تحرير كل شبر عربي ونؤيد انسحاب اسرائيل من أي جزء من الاجزاء العربية المحتلة ، على الا يكون في مقابل ذلك ثمن سياسي او اخلال